الأبعاد الحقيقية لمشكلة استثمار رؤوس الأموال النفطية خارج المنطقة العربية

الدكتور زين العابدين ناصر
الاستاذ بكلية الحقوق والشريعة -
جامعة الكويت -

تمهيد :

كان لحرب اكتوبر من عام ١٩٧٣ اثر بارز فى تطور العلاقات الاقتصادية بين الدول بوجه عام وبين جانبين منها على وجه الخصوص ، الدول الصناعية المتقدمة ، والدول المنتجة والمصدرة للبترول . وكان ذلك ناتجا عن قيام هذه الاخيرة بممارسة حقها الطبيعي فى زيادة أسعار النفط مع استخدام هذا المورد الطبيعي والاقتصادي الهام سلاحا فى الحرب التي نشبت حينذاك بين العرب واسرائيل . وكان لزيادة اسعار النفط دور ضخم لا تزال آثاره ماثلة امام الاعين ، كما كان يتضح بشأنه التعارض الكبير في المصالح بين الدول المتقدمة والدول النفطية . وبينما راينا الدول المصدرة للبترول قد بدأت تفكر بصورة جادة فى المحافظة على القيمة الحقيقية لعائداتها من النفط الخام ؛ وحيث حدث التطور الهائل فى أعقاب ١٩٧٣ ، وارتفعت أرقام وكميات تلك العائدات ، وهو

ما دفع تلك الدول النفطية الى الاحتفاظ بمكاسب التطور ، وحتى يمكنها تلافي الدخول فى معترك مشكلات الاقتصاد العالمي وتطورات الاسعار وزيادة حدة التضخم . وكان لهذا الطموح المتزايد من جانب دول النفط أهميته المتزايدة ازاء التطور الذي تلاحظه الان من خلال زيادة اتجاهات السيطرة من جانب الدول على مواردها البترولية ومواجهة الشركات والاحتكارات العالمية البترولية ، سعيا الى انتزاع حقوقها . وكان امام دول النفط عدد من التحديات التي يتعين عليها ان تواجهها فى ضوء التطورات الاقتصادية المتلاحقة ، حيث أصبح من الضروري بالنسبة لها المحافظة على قيمة التطور الحقيقي لاسعار النفط ومنعها من الهبوط ، خاصة في ظل الظروف المتعلقة أحيانا بانخفاض حجم الطلب العالمي على النفط فى الوقت الذي يكون فيه فائض فى عرض هذه السلعة . كما كان عليها ان تتجه الى الابقاء على القيمة الحقيقية للاسعار فى ظل تيارات التضخم العالمية ، وبصفة خاصة لكي تقف الى حد ما فى وجه ارتفاع الاسعار المستمر بالنسبة للسلع الصناعية . ثم تواجه دول البترول فضلا عن ذلك تحد آخر يتمثل في مشاكل انخفاض سعر الدولار الامريكي وهو كما نعرف يتخذ أساسا لتحديد أسعار النفط . وأصبحت دول النفط أمام دراسات شتى وحلول متعددة ، وان كان من الصعب عليها أن تذهب على طول الخط مع هذا الحل او ذاك لخشيتها من تفاعلات النتائج وارتباطاتها المعقدة بالواقع الاقتصادي الدولي . من ذلك مثلا ما تراه فى موقف دول « الاوبك » من فكرة تخفيض الانتاج على مراحل للوصول الى نوع من التوازن بين العرض والطلب ويكفل قيمة مرتفعة لبترول تلك الدول ، غير أن اتفاقا لم يكن من السهل التوصل اليه حول اسلوب توزيع الانتاج بين الاعضاء ، ومن ثم تغلب الاتجاه العملي الذي يترك لكل دولة من دول النفط حرية الاختيار فى تخفيض انتاجها بالقدر الذي تراه مناسبا ليتحقق التوازن بين العرض الكلي مع الطلب الكلي ، كما تمكنت بعض دول «الاوبك» بالفعل من تخفيض انتاجها للمحافظة على الاسعار نذكر منها ، الكويت ــ العراق ــ فنزويلا) .

ومن ناحية اخرى ظهر نوع من التفكير فى ربط أسعار النفط بمعدل التضخم العالمي ، وكان الدافع الى هذا الاتجاه ما لاحظته دول النفط من استمرار مطرد فى ارتفاع اسعار السلع الصناعية التي تستورد من الدول المتقدمة ، وهو الامر الذي صار يهدد الطفرة التي حققتها دول الاوبك بعد ارتفاع الاسعار ، بحيث أصبحت كل زيادة في السعر تمتص من جديد من خلال زيادة أسعار واردات هذه الدول النفطية من السلع الصناعية ، حتى ان احدى هذه الدول العربية « الجزائر » طالبت من أجل حل هذه المشكلة بتجميد

الاسعار النفطية خلال عام ١٩٧٥ ثم ربطها بنسبة ٩٠٪ بمعدل التضخم العالمي خلال عامي ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ثم بنسبة ١٠٠٪ بالتضخم الناتج عن زيادة اسعار السلع الاخرى بعد ذلك . ومن ثم أصبح من الضروري والحال كذلك التأمل فيما يمكن أن يؤمن قيمة العائدات النفطية ويحقق المحافظة عليها في اطار من الاستقرار النسبي لاسعار البترول على الاقل في المدى الزمني القصير . وترتب على هذا التفكير ايضا السعي نحو انهاء ربط أسعار النفط بالدولار والاستعاضة عنه بوحدة حسابية اكثر ثباتا مثل حقوق السحب الخاصة أو سلة اخرى من عملات اهم البلاد التي تقوم بتصدير سلعها الى الدول المنتجة للبترول (الاوبك) . وقد اتخذت اللجنة الاقتصادية لمنظمة « الاوبك » قرارا بالتوصية بذلك منذ منتصف عام ١٩٧٥ ، كما أن بعض الدول (الكويت) كانت قد دعت في فبراير ١٩٧٥ الى عقد مؤتمر طارىء لبحث حماية القدرة الشرائية للعائدات النفطية ازاء انخفاض الدولار الذي بلغت نسبته حوالى ٦٪ اعتبارا من يناير ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ . ولا يزال الموضوع مطروحا بمشاكله وحساسيته ، دون أن تصل الدول المعنية فيه حتى الان الى قرارات محددة . ولعل ارتباط السياسة بالاقتصاد في هذا الموضوع يترك بصماته بوضوح ، حتى أن كثيرا من رجال المال والاقتصاد المسئولين في دول النفط بمنطقة الخليج يصرحون من حين لاخر بذلك ، وهو ما تراه — عند كتابة هذه المقدمة — من تصريح اخير لمسئول مالي في احدى الدول الخليجية أدلى به لصحيفة « السياسة الكويتية » الصادرة في ١٩٧٨/٢/٢٣ يقول فيه :

« لا فائدة من بحث موضوع استبدال الدولار الامريكي بأية عملة اخرى او بأية صيغة بديلة في عمليات احتساب العوائد النفطية وكوحدة دفع لهذه العوائد . فالموضوع اكبر منا ، وعلينا ضغوط دولية واقليمية اكبر من أن نتجاوزها حتى ان كنا نطمع ونتمنى ذلك . فقد اجمعت دول الاوبك حتى الان على مسألة محددة وهي ان استمرار تضعضع الدولار في السوق الدولية واستمرار احجام الولايات المتحدة وتلكؤها عن اتخاذ موقف حازم لدعم الدولار ، هي مسائل تعني مجموعة القضايا من بينها خسارات محققة في العوائد النفطية وقناعات موازية بان الولايات المتحدة غير جادة في تصحيح الوضع وكأنها تتعمد ذلك ضمن خطة سياسية واقتصادية مدروسة بالنسبة لها . ولذلك كانت ردود فعل الدول النفطية حتى الان تدور حول القول بأنه اذا استمر الوضع كذلك فان دول « الاوبك » ستضطر الى اتخاذ اجراءات تحفظ حقوقها المشروعة » . ولكن ماذا عن ماهية الاجراءات وعما اذا كان من الممكن عمليا الانتقال الى حقوق السحب الخاصة او الدولار البترولي ؟ حيث

اجاب المسئول « ذلك هو هدفنا غير أن الموضوع ليس بهذه السهولة وهو موضوع سياسي بقدر ما هو مالي ، وبالتأكيد فانه من الصعب أن نعترف بأن علينا ضغوطا تفوق الاحتمال تمنعنا من التخلي عن الدولار ، لكن هذا هو الحاصل . » . ومثل هذه التصريحات — وغيرها كثير — تطالعنا به المقالات والتعليقات السياسي منها والمالي والاقتصادي ، تكشف بالفعل مدى سيطرة النفوذ الراسمالي الغربي على مقدرات وثروات المنطقة وجعلها باستمرار في كنف وخدمة اعتبارات السياسة والاقتصاد الغربيين . وليس من شك أن مثل هذا المسلك فضلا عن كونه يعتمد على فرض اعتبارات القوة ، فانه ايضا يقدم صورة هزيلة لطبيعة العلاقة الاقتصادية بين الدول المنتجة للبترول والدول المستهلكة له وعلى الاخص الدول المتقدمة صناعيا ، حيث تقوم هذه الاخيرة بتسخير موارد الاولى لحسابها ومصالحها . ويتضح هذا الموقف من مجرد النظر الى عائدات النفط باعتبارها « فوائض » تزيد عن حاجة الدول النفطية ، وقد شاعت هذه التسمية جميع الاوساط الاقتصادية والمالية في مختلف بلاد العالم . ومن ثم كانت نظرة الغرب الى هذه الاموال بوصفها غير منتجة وبالتالي فانها تمثل تهديدا للاقتصاد العالمي . وواضح ما يتضمنه هذا الموقف من اغفال لحاجة البلدان المصدرة للنفط لكل امكانياتها من الموارد النفطية لتحقيق عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل دولها وجاراتها من الدول النامية الاخرى(١). ويبدو أن كثيرا من المؤسسات الدولية والقومية بدافع من الدول صاحبة المصلحة ، قد بدأت تواجه مع بداية عام ١٩٧٤ ما عرف بمشكلة « تدوير الفوائض » ، حيث خلقت الاجهزة المختلفة من أجل مواجهة هذه الفوائض واستخدامها وتوجيهها لسد العجز في موازين مدفوعات الدول نتيجة لزيادة أسعار النفط . من ذلك ما نراه حينما توجه صندوق النقد الدولي منذ البداية للاقتراض من منظمة «الاوبك» في اطار ما عرف بعد ذلك بظاهرة « التسهيلات النفطية » وذلك لاقراض الدول النامية التي فوجئت بعدم قدرتها على الدفع نتيجة لتعديل أسعار البترول وبفرض انها لا تستطيع الاتجاه للاقتراض من السوق العالمي . ومن الجدير بالذكر أن صندوق التسهيلات النفطية هذا قد تمكن من الحصول على التزامات من تسعة أعضاء من دول الاوبك بلغت ٣ر٧ بليونا من الدولارات . ومع نهاية عام ١٩٧٤ تم اقراض

---

١ — راجع تفصيلات اكبر عن هذه النقطة في :
بحثنا بعنوان « البترول ومعالم النظام المالي في الكويت » الصادر عن مجلة الحقوق والشريعة ، العدد الثاني ، الطبعة الاولى ١٩٧٧ (جامعة الكويت) ص ٣٠ وما بعدها .

بليونين من الدولارات . وفى سبتمبر من عام ١٩٧٤ تقدم وزير خزانة بريطانيا باقتراح يقضي بتوسيع حجم التسهيلات النفطية لصندوق النقد الدولي بحيث تعالج مشكلة تدوير الفوائض البترولية فى نطاق عالمي بدلا من تحديدها بالدول النامية ، وكان مؤدى هذا أن يسمح للدول الصناعية بالاقتراض من تلك التسهيلات للتغلب على مشاكل العجز فى موازين المدفوعات . كما تقدمت أمريكا عن طريق وزير خارجيتها « كيسنجر » باقتراح يقضي بانشاء جهاز لعلاج مشاكل العجز بعيدا عن اشراف صندوق النقد الدولي ، وكان الهدف من ذلك بذل محاولة لاعادة توزيع العجز والفائض في موازين مدفوعات منظمة التعاون والتنمية الاوروبية . وكان من العجيب والمؤسف أن الدول صاحبة الفوائض (التي يدور حولها النقاش) من اعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول لم يكن لها صوت ولا وزن كاف بالنسبة للمقترحات والمشروعات المقدمة (٢) .

واذا ما تأملنا الموقف بالنسبة للدول النفطية ذاتها بوصفها صاحبة الثروة، وجدناها تتجه نحو استثمار عائداتها من خلال قنوات استثمارية معينة فى دول الغرب . ولعل السبب يرجع بحسب الاصل ــ من وجهة نظرها ــ الى عدم وجود خطط اقتصادية داخلية كافية ، ولعدم وجود الطاقة الاستيعابية التي تمكن من حسن استخدام أو امتصاص هذه الاموال ، وهو الامر الذي دفعها نحو الوجوه المضمونة أو المجالات المحددة فى الدول الصناعية . ولكن السؤال يظل هاما وضروريا ، حول ما اذا كان مسلك دول النفط فى ذلك يعتبر الوضع الامثل ، وعما اذا كانت مصالحها الاقتصادية في استثمار اموالها خارج أوطانها غير معرضة للخطر .

ونحاول في هذه الدراسة التصدي بالبحث لهذه المشكلة التي تمثل في نظرنا أهمية حيوية أو استراتيجية بالنسبة لمستقبل اقتصاديات دول النفط العربية بخاصة وجاراتها من الدول العربية النامية على وجه العموم ، وقد اردنا من خلال هذه المحاولة الاسهام فى عملية تقصي الواقع الاقتصادي المؤلم الذي تمر به استخدامات موارد البترول فى دول صناعية متقدمة على الرغم من حجم المخاطر والمحاذير التي تحيط بهذا الاتجاه . كما نهدف من هذه الدراسة لفت الانظار نحو الامكانيات المتاحة بالنسبة لاستخدام هذه الاستثمارات لخدمة قضايا التنمية داخل دول البترول ذاتها فى اطار ما يعرف بالتنمية الاقليمية أو « الخليجية » او داخل بلدان العالم العربي المنتمية للعالم النامي ، باعتبارها

---

٢ ــ انظر في مدى مساهمة دول النفط ، المرجع السابق ، ص ٣٤ ، ٣٥ .

دولا تتفق مع دول النفط العربية فى المصير ، وتتمتع بامكانيات ضخمة بالنسبة لاستيعاب تلك الاموال في مشروعات استثمارية متعددة تعود بالخير على الجانبين ، وبصفة خاصة اذا اخذت قضية التنمية العربية الشاملة مأخذ الجد وبذلت الجهود من اجل تنقية الجو وازالة الحواجز ورسم الضمانات التي تكفل تحقيق المصالح المشتركة داخل وطننا العربي الكبير .

ان رؤوس الاموال العربية بصفة عامة وفوائض الدول العربية المنتجة للنفط بصفة خاصة ، تمثل احدى القضايا الهامة التي تشغل بال الباحثين فى الوقت الحاضر ، بحيث نرى انعكاساتها السياسية والاقتصادية محور الارتكاز الذي تدور حوله المناقشات والمؤتمرات ، وتتناوله الكتابات من مختلف الزوايا. ولعل قضية التنمية هي التي تفرض نفسها فى هذا الخصوص ، حينما نتطلع لنرى دول النفط وهي لا تزال بعد فى طور النمو ، قد حققت من الفوائض الناتجة عن تصدير البترول ، وعلى الاخص فى اعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ وزيادة الاسعار العالمية ، كميات هائلة من الاموال . وكان لا بد ازاء عدم قدرة اقتصادياتها الوطنية على استيعاب هذه الاموال داخل حدودها — وهذه مشكلة اقتصادية في ذاتها تواجه كلا من تلك البلاد — ان تتجه الى خارج الحدود . ولكن الى اين والحال ألا تنسيق هناك ولا سياسات معدة بواسطة تلك الدول فيما بين بعضها البعض ولافيما بينها وبين جاراتها من الدول العربية الاخرى . ومن هنا — وهذه حقيقة نضعها منذ البداية — كانت بداية المشكلة التي نراها تتمثل اليوم فى اتجاه أموال العرب الى الخارج لكي تساهم فى حل مشاكل اقتصاديات البلدان المتقدمة تاركة امورها ومقدراتها تسير بعد ذلك طبقا لما ترسمه لها هذه الاخيرة ، ودون أن يكون هناك تفكير جاد فى تلافى المشكلات أو تذليل العقبات التي تحول دون اتجاه هذه الاموال أو الفوائض البترولية لاداء دورها فى تنمية بلدانها الاصلية أو بقية البلدان العربية التي تشترك معها فى وحدة المصير (٣) .

---

٣ — تشير الدراسة التي اجراها مؤخرا احد الباحثين الاقتصاديين في "First National Bank Of Chicago" الى ان العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الامريكية والعالم العربي قد اسهمت خلال السنوات الثلاث الاخيرة في دعم ميزان المدفوعات الامريكي بمقدار يبلغ متوسطه السنوي حوالي ١١ر٥٠٠ مليون من الدولارات .
ويأتي هذا الدعم من تدفق رؤوس الاموال العربية وبصفة خاصة من السعودية والكويت في اتجاه السوق المالية الامريكية . وقد ارتفع حجم هذا التدفق من ٥٥٠٠ مليون من الدولارات في عام ١٩٧٤ الى ٧٦٠٠ مليون في عام ١٩٧٥ ثم ارتفع الى ٨٧٩٠ مليونا

واذا ما أردنا تأصيلا تاريخيا لظاهرة انصراف الاستثمارات العربية الى خارج الوطن العربي ، فان اول ما نلاحظه ان حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين كانت تودع فى خزائن « لندن » أرصدتها المالية التي كانت تجمعها في شكل ضرائب من عرب فلسطين . وكان هذا هو مسلك بقية الاقطار التي كانت منضمة الى منطقة « الاسترليني » بقصد تدعيم قوة هذه العملة . ومنذ بداية الخمسينات نلاحظ المسئولين العرب يستجيبون لرغبة رجال المال والسياسة الانجليز فى ايداع أرصدة دولهم بمصارف انجلترا . ثم بدأت تظهر اتجاهات أخرى لدى بعض الدول العربية لتوجيه أرصدة تلك الدول من النفط نحو المصارف الامريكية . ثم بدا الحديث يكثر عن هذه الظاهرة وبصفة خاصةحينما اخذت تدفقات أموال الدول النفطية تقدر بعشرات الاف الملايين من الدولارات ، وتتجه بقوة نحو أمريكا وبريطانيا وغيرهما من الدول الغربية المتقدمة .والغريب ان تلك التدفقات كانت تتم من أجل تمكين تلك الدول المتقدمة من الاعتماد على السيولة المالية والنقدية لتلك الفوائض في حل أزماتها الاقتصادية .

ومن المؤكد أن النظرة الى هذا المسلك يجب ان تتناول بالتحليل مدى المخاطر الناجمة عنه ازاء اقتصاديات البلدان المنتجة للنفط من جانب

في عام ١٩٧٦ . وتشير الاحصائيات الى الزيادة المطردة في اتجاه راس المال العربي الى سندات الاستثمار الطويل الاجل الحكومية حيث ارتفع الاستثمار العربي فيها من ٢٠٠٠ مليون من الدولارات في عام ١٩٧٤ الى ٣٨٠٠ مليون في عام ١٩٧٦ . وقد سجلت الودائع القصيرة الاجل لدى البنوك انخفاضا فى نفس الفترة مما يشير الى اتجاه تلك الاموال الى الاستقرار في الولايات المتحدة الامريكية . وتاتي ارباح شركات النفط الامريكية في العالم العربي في المركز الثاني من جدول دعم الاموال العربية لميزان المدفوعات الامريكي . وتوضح الدراسة ان مجموع تلك الارباح بلغ ٨٤٢٠ مليون دولار في عام ١٩٧٤ ثم انخفض الى ٢٣٣٦ مليونا في عام ١٩٧٥ ثم ارتفع الى ٢٩٩٧ مليونا فى عام ١٩٧٦ . أما ميزان التجارة المنظورة بين الولايات المتحدة والعالم العربي فقد سجل عجزا لغير صالح الولايات المتحدة فيما بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٦ .
فقد بلغ ٩٠٣ ملايين دولار في عام ١٩٧٤ ثم تحول الى فائض بلغ ٩٦٠ مليون دولار في عام ١٩٧٥ ، ثم انقلب الى عجز مرة اخرى في عام ١٩٧٦ بلغت قيمته ١٣٢٧ مليون دولار .)
ومهما يكن من أمر فان الملاحظ ان تقلبات الميزان التجاري طبقا لتلك الدراسة الاحصائية لم يكن من شانها الاخلال بالفوائد التي حصلت عليها الولايات المتحدة الامريكية من العرب . اذ بلغ مجموع صافي الفائض لصالح الولايات المتحدة ١٣٠٤٨ مليون دولار في عام ١٩٧٤ ومبلغ ١٠٩٢٤ مليونا في عام ١٩٧٥ ومبلغ ١٠٤٦٤ مليونا في عام ١٩٧٦ .
انظر الدراسة التي قام بها الباحث الاقتصادي « عودة ابو ردينة » مشارا اليها في : الاقتصاد العربي ، العدد ١٢ يونيو ١٩٧٧ .

واقتصاديات غيرها من البلدان العربية النامية من جانب آخر . ومن ثم يكون من الاهمية بمكان تحليل المبدأ في ذاته ودراسة المشكلة من وجهة نظر المصلحة العربية العليا . (٤)

ومن المعروف بجلاء أن دول النفط العربية قد حققت فى السنـــوات الاخيرة حجما ضخما من العوائد النفطية ، اذ يبلغ مجموع انتاجها من النفط حوالي تسعة عشر مليون طن سنويا ، تربو قيمتها سنويا على ٧٥ الف مليونا من الدولارات . ومن المتوقع أن تزيد القيمة الكمية لحجم هـــذه العائـــدات النفطية ، وان كان ارتفاع معدلات التضخم المالي في الدول الصناعية بأكثر من ١٥٪ سنويا ، مع ما يصاحبه من انخفاض فى قيم العملات الدولية الرئيسية كالدولار والاسترليني والمارك الالماني والين الياباني والفرنك الفرنسي ، لما يؤدي الى نقصان القيمة الحقيقية لهذه العوائد سنة بعد أخرى . ولعل ذلك يرجع كما هو ملحوظ الى زيادة معدل التضخم على معدل الزيادة الطفيفة التي تطرأ على سعر النفط الخام والتي كانت من الناحية الفعلية اقل من ١٠٪ خلال السنتين الماضيتين ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ .

وقد يذهب البعض الى المبالغة فى التقدير ازاء الطفرة الهائلة لحجـــم العائدات النفطية المتحققة لدول البترول فى السنوات الاخيرة ، وبصفة خاصة اذا اقتصر النظر اليها دون غيرها من الدول العربية الاخرى ، وهي كما نعلم ذات كثافة سكانية هائلة تربو الان على المائة والثلاثين مليونا، ولديها من مشاكل النمو الاقتصادي والاجتماعي ما قد يكون في أمس الحاجة الى تضافر كافـــة

---

٤ ــ ونستعرض كمثال حديث على ذلك ما قام به مكتب الاستثمار الكويتي من شراء نسب تتراوح بين ٥ بالمائة و ١٠ بالمائة من اسهم شركات التامين البريطانية الكبرى وبالتحديد شركة غاردیان رویال للتامين ، وليفل اند جنرال ، وبنك اسكتلندا . وكان مكتب الاستثمار الكويتي قد اعتاد على شراء الاسهم فيشركات بريطانية منذ اكثر من عشرين عاما وتزايد هذا الاتجاه في اعقاب رفع اسعار النفط في خريف ١٩٧٣ ، حيث دخل الاستثمار الكويتي خلال عام ١٩٧٤ سوق العقارات التجارية وتم شراء العديد من الابنية والمنشآت الضخمة في مواقع استراتيجية ، على اعتبار أن الاستثمار في هذه المجالات يحقق الضمانـــات لرؤوس الاموال بالنظر الى طبيعة الاموال وما تتسم به من ميزة الاستقرار .
والجدول الآتى يبين الحصص التي تخص مكتب الاستثمار الكويتي في شركات التأمـــين البريطانية الرئيسية (القيمة بالجنيه الاسترليني)

امكاناتها المالية والاقتصادية (٥) . والنظرة الشاملة لاوضاع العالم العربي بما فيها دول النفط العربية وما تعانيه من أزمات ومشكلات لا تدعو الى المبالغة فى قيمة عوائدها النفطية والبحث لها عن مجالات للاستثمار بعيدا عن حدودها

اســـــم الشركـــــــة	قيمة الحصص	نسبة الاسهم ٪
جارديـــان رويـــال	٧٣٩٥...	٥ر٨٧٥ ٪
لندن سكوتش امريكان تراست	٨٥٥...	٥ر١
رومنـــي تراســـــت	١٦١٤..	٥ر٨٤
ليجـــال اند جنرال	٨٩٦٥...	٦ر٢٢
بنك أوف سكوتلنـــد	١٨٧٥...	٥ر٨١٣٩٥
ترافـــا لجـــر هاوس	٨٩.....	٥ر٥٨
أفبريـــز	٣٣٤....	٩ر٠٥
بروڤد نت فايننشيال جروب	٦٠٠٨...	٨ر٤٤
سنيتهاوس هولد نجـــز	٢٦١٥...	٦ر٩
يونيـــون ديسكاونـــت كمباني	٧٢٥...	٩ر٦٧
طاليـــــه كاليدونـــا انفستمنتز	٨٩٥...	٥ر٠٨٥
ناشيونال اند كميرشال بنك جروب	١٢٩٤٩...	٥ر٧٦
لايف انشورنس كمبانـــي	٥٢٦....	٥ر٧٦

راجع العدد ١٢ من مجلة الاقتصاد العربي الصادر في يونيو ١٩٧٧ .

. ولماذا نذهب بعيدا ونحن نرى امام اعيننا حجم النمو الهائل الذي تحققه عدة بلدان صناعية متقدمة ، حيث يعتمد بعضها على امكانيات مالية واقتصادية خيالية من حيث الارقام اذا ما قارناها بغيرها من دول العالم الثالث ، او بما تحققه بلدان النفط مجتمعـــة . ويمكن ان نضرب مثالا على ذلك بميزانية حكومة الولايات المتحدة الاميركية التي يزيد حجمها في هذه السنة المالية الاخيرة ١٩٧٧ على اربعمائة بليون دولار ، وهو حجم يجـــاوز بكثير اجمالي الدخل القومي للدول العربية مجتمعة ، وحيث لا يزيد حجم هذا الدخل على المائة مليون من الدولارات .

على اعتبار انها « فوائض » مما قد يدعو الى الاعتقاد الخادع انها تزيد عن حاجة اصحابها،ومن ثم يدور البحث عن المجالات والمبررات التي توجه من اجلها تلك الاموال ليفيد منها في الاساس العالم الصناعي المتقدم ، تاركا لاصحاب الشأن من الدول المتخلفة النذر اليسير من الفوائد أو الدخول التي تقصر عن احداث التنمية الحقيقية للدول العربية . ومن هنا لا نزال نرى البلاد العربية يسودها نمط من انماط مستوى المعيشة المنخفض فضلا عن مشكلات الجوع والفقر والمرض والجهل التي لا تزال تفتقر الى حلول جذرية واشباع متزايد للحاجات العامة فى مجال الصحة والتعليم والنقل والمواصلات والاستعانة بالكوادر الفنية المدربة فى شتى فنون العلم والتكنولوجيا ، فضلا عن حاجتها الماسة الى زراعة حديثة وصناعة متطورة ، ودفاع جاد متطور يستخدم احدث فنون الحرب ويحمي السيادة الوطنية من اي عدوان خارجي .

ومن عجب ، رغم ذلك كله ان ترى الكتابات في الغرب تترى لتصف الدول النفطية بدول الفائض ثم تحاول استقطاب « فوائض النفط » وتصريفها في قنوات السوق المالية العالمية بحيث أصبحت المشكلة تنحصر فى اغراء رؤوس الاموال للتوجه نحو الاستثمار فى عقارات تقع فى بريطانيا أو امريكا او غيرها، كما اخذت الدعوة توجه لجذب تلك الاموال للمضاربة فى سوق الذهب في « زيوريخ » ، او نحو شراء اسهم في شركات صناعية فى تلك البلاد وفي غيرها . وقد أخذت دعاوى المصالح الغربية تثير نقاط الضعف التي تتسم بها ظروف الدول النفطية ، وتثير من أجل ذلك الحجج من أجل تهجير الاموال العربية المتحققة من موارد النفط وتسييرها لمصلحة السوق المالي العالمي . من ذلك مثلا وجهة النظر القائلة بأن استثمار المال العربي في دول الغرب سوف يؤمن لدول البترول مصادر دخل بديلة له حينما تكف مصادره عن العطاء بعد مضي المدة الزمنية المقدرة علميا له . وكذلك القول بأن اقتصاد البلاد المنتجة للنفط يتسم بالتخلف وصغر الحجم ومحدودية الطاقة الاستيعابية مما يجعلها غير صالحة لاستيعاب تلك الاموال وامتصاصها فى قطاعات انتاجية عريضة .

ونظره فاحصة الى وجهة النظر الاولى القائلة بأن استثمار موارد النفط فى الخارج سوف يؤدي الى خلق مصادر دخل بديلة ، تؤدي بنا الى استقراء التجربة من خلال ما حدث فى السنوات الاخيرة من زيادة معدلات التضخم في الدول الغربية بحيث أدى ذلك الى انقاص القيمة الحقيقية للاصول الماليةذاتها، وحيث كانت معدلات أسعار الفائدة تعجز عن تغطية معدلات التضخم وما يصاحبها من ارتفاع فاحش فى مستويات الاسعار . وفضلا عن ذلك فان تقلب

أسعار صرف العملات أخذ يهدد قيمة الاصول المالية المستثمرة ذاتها بحيث تتلاشى قيمة العوائد التي يمكن أن تحققها تلك الاصول . (٦)

أما وجهة النظر الثانية التي تحبذ توجيه الاستثمارات المالية العربية نحو الصناعة أو العقارات في الدول الغربية بمقولة أن هذه الاخيرة تتمتع بتقدم تكنولوجي هائل مما قد يفيد منه المستثمرون العرب نتيجة اكتساب الخبرات والمهارات الفنية وأساليب التنظيم السائدة فى تلك الدول . ولا يخلو هذا القول من سذاجة ، اذ المعروف أن رؤوس الاموال والاستثمارات العربية هي التي تسهم فى تقدم الصناعات الغربية واتاحة الفرصة أمامها للاستعانة بأحدث فنون العلم والتنظيم والادارة مما تنعكس اثاره واضحة على تطور ونمو الاقتصاد الغربي دون ان تترتب عليه كما نعلم قيام صناعات مماثلة فى دول النفط . ان قيام الصناعات فى دول النفط لمن الامور التي يتطلع اليها دعاة الاصلاح الاقتصادي الجادون ، بحيث تصبح القاعدة الصناعية بمثابة السياج الذي يحمي تلك الدول ويضمن لها بديلا دائما وثابتا لمواردها النفطية حينما ينضب معين الثروة البترولية في الاجل المقرر له . وليس خافيا ما تحتاج اليه مقومات الصناعة من اعداد علمي وعملي وتدريب واسع من أجل خلق الكوادر

---

٦ ــ ويمكن أن يقال في معرض الرد على هذه الحجة أن بالامكان اجراء عمليات تحويل الاستثمارات المالية بين العملات تجنبا لمخاطر انخفاض قيمتها . ومع ذلك فان الملاحظ ان اجراء مثل هذه التحويلات يعد فى ذاته أمرا له خطورته ، حيث تشير التقارير المالية الحديثة الصادرة عن المؤسسات المالية والمصرفية أن خسارة لحقت بالدول المصدرة للبترول قدرت بحوالي ٤٧٠ مليون دولار نتيجة للارتفاع المفاجىء في قيمة الدولار بالنسبة للجنيه الاسترليني خلال عام ١٩٧٥ وحيث كانت هناك ارصدة نفطية عربية قدرت بـ٦ر٥ بليون مودعة في لندن بالجنيهات الاسترلينية . وكذلك تشير التقارير الى ان دول النفط قد خسرت ايضا حوالي ٥٩١ مليونا من الدولارات ، من قيمة العملات الاخرى (غير الدولار والاسترليني) التي جرى تحويل جانب من الارصدة النفطية اليها والتي تبلغ قيمتها حوالي ١٢ مليونا من الدولارات . ويمكن ان نضيف الى ذلك ان اعتماد حقوق السحب الخاصة بدلا من الدولار الامريكي قد حمل الاقطار المذكورة خلال الربع الثاني من هذا العام خسائر بلغت حوالي ٨٦٠ مليونا من الدولارات نتيجة الارتفاع المفاجىء في قيمة الدولار مقابل هذه الحقوق . وبذلك تكون الاقطار المصدرة للنفط ومعظمها اقطار عربية قد خسرت نتيجة لتقلب اسعار صرف العملات خلال ثمانية عشر شهرا تقريبا حوالي ٢ر٠٠٠ مليون دولار . ولنا ان نتصور مدى الخسارة التي لحقت بالدول والتي وصلت الى مدى يعصف باية ارباح او فوائد تكون قد تحققت لتلك الاستثمارات في السوق المالي العالمي .
انظر المثال الذي كتبه الاستاذ سمير عاروري بعنوان « الاستثمارات العربية في الخارج لمصلحة من ؟ » المنشور بمجلة الاقتصاد العربي ، العدد العاشر ، ابريل ١٩٧٧ ص ٤٧ .

القادرة على احداث تقدم اقتصادي حقيقي . وبدون التفكير فى خلق تلك القاعدة الصناعية والانتاجية بالمعنى الواسع لهذا الاصطلاح ، تصبح حياة دول البترول قائمة على الاستهلاك فقط ومعتمدة بشكل دائم على السلع والخدمات الواردة اليها من الخارج ، ابتداء من رغيف الخبز الى أفخر انواع السيارات والسلع المعمرة ، ومن شأن ذلك الاساءة الى مستقبل أجيالها وشعوبها . ومن هنا تصبح مشكلة الدول النفطية والعربية بوجه عام تتمثل فى عدم وجود انتاج بالمعنى الفني ، وستظل هذه الدول تعاني من الازمات الاقتصادية (على الرغم من ثراء بعضها) حتى تقوم فيها عناصر الاكتفاء الذاتي وانتاج ما تحتاجه من سلع ومنتجات غذائية وصناعية مختلفة ، وحينئذ تستطيع تحقيق معدلات مناسبة ومعقولة من النمو الاقتصادي ورفع مستوى معيشة أفرادها بصورة حقيقية فضلا عن تحقق الطلب الكافى على تلك السلع والمنتجات وهو ما يكفل بالتالي تنشيط الاسواق وتصريف المنتجات .

وثمة اعتبار آخر يجذب الفوائض النفطية لاستثمارها فى دول الغرب ، وذلك بالنظر الى ما تتمتع به الاسواق المالية في هذه الدول من درجات عالية من الكفاءة والتنظيم ومن ثم يصبح في الامكان الاستفادة الى اقصى الحدود من الوسائل المتاحة لانجاز العمليات المالية المستمرة التي يتطلبها النشاط الاستثماري المباشر . ولكن هذه الميزة تتلاشى مع أخطار التضخم الشائع فى السنوات الاخيرة بالنسبة لمعظم اقتصاديات تلك البلدان مما تتعرض معه تلك الاموال والاستثمارات لمخاطر انخفاض القيمة نظرا للتقلب العنيف في أسعار صرف العملات بسبب الظواهر التضخمية من جانب والقيود التي تفرضها قوانين تلك الدول من جانب آخر . وكثيرا ما نلاحظ ان تلك القوانين تقيد حركة الاستثمارات العربية الموجودة لديها بالشكل الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي لدول الغرب (بالنظر الى ضخامة حجم تلك الاستثمارات والاموال المودعة لديها) ويهدد بالتالي مصالح اصحابها (٧) . ويكفي ان نضرب مثلا على ذلك

---

٧ ــ أن من يستعرض قوانين دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي يلاحظ بجلاء القيود التشريعية التي يتعرض لها المستثمرون العرب في تلك البلاد ، والتي تمنعهم من ممارسة حريتهم في السيطرة على اموالهم . فمثلا يمنع على المستثمرين هناك امتلاك اغلبية اسهم الشركات التي يساهمون فيها بنسب كبيرة ، كما لا يستطيعون المشاركة في اتخاذ القرارات الادارية ولا يملكون حق تعيين مديرين من قبلهم . وفضلا عن ذلك كله تتضمن القوانين الغربية تلك من النصوص ما يقيد حق المستثمرين العرب بشان تحويل رؤوس اموالهم واسترجاعها أو تحويل الارباح والفوائد المستحقة عنها الى اوطانهم .

ما تقضي به قوانين الارث فى بريطانيا من النص على استقطاع نسب قد تصل الى ٩٩٪ من أية ثروة يتركها اي مالك بعد وفاته لصالح الخزانة العامة البريطانية ، ولا سبيل للتحايل على هذا القانون اذا ما فكر صاحب راس المال فى تسجيل عناصر الثروة بأسماء الابناء الا اذا توفرت ظروف معينة .

واذا كانت المصلحة تقضي بضرورة التنبه لمخاطر الاستثمار العربي او النفطي فى دول الغرب ، فان البحث يثور حول البديل . ومما لا شك فيه ان الدول النفطية لا تزال تتسم بالتخلف وضيق حجم النشاط الاقتصادي الفعال وعدم القدرة على استيعاب أو امتصاص الحجم الهائل للثروة المتحققة من مواردها النفطية . غير ان البحث يظل ضروريا من أجل خلق قاعدة اقتصادية اساسية في دول النفط والاتجاه الى حركة التصنيع واستزراع الاراضي الصحراوية ، ويمكن الاستعانة فى هذا الخصوص بأساليب التنسيق بين دول النفط ذاتها ، اي بين بعضها البعض من جانب ثم العمل على اجراء اتصال بالاقطار العربية الاخرى (غير المنتجة للبترول) والتي تفتقر الى رؤوس أموال لتحقيق خططها من أجل التنمية الاقتصادية . وغني عن البيان أن التطورات السياسية الاخيرة والمشاكل الاقتصادية العالمية انما تمثل ناقوس الخطر الذي يقرع الاذان داعيا عرب النفط وغيره الى الجلوس سويا واجراء التنسيق والدراسة من أجل تحقيق الخير العام والصالح المشترك من خلال انجاح خطط التكامل الاقتصادي الخليجي والعربي معا . وبعبارة اخرى فان دول النفط من واجبها المبادرة السريعة بدراسة أوضاعها الاقتصادية العامة وتلمس الافاق البعيدة التي تجعلها غير معتمدة على البترول فقط كمصدر للدخل . وهنا

وسوف نتعرض فيما بعد لمحاولات الالتفاف من جانب دول الغرب على مطالب الدول النفطية والدول النامية ازاء هذه المشكلات . ولا يفوتنا ما تحاوله الولايات المتحدة الامريكية خلال هذا العام (١٩٧٧) للحيلولة دون سحب الفوائض المودعة في مصارفها في صورة ودائع نقدية قصيرة الاجل حتى لا يتهدد الاقتصاد الامريكي . وتشير التطورات الى أن الدول النفطية للاسف الشديد قد قامت بتحويل اجزاء كبيرة من فوائضها في الولايات المتحدة الامريكية من ودائع نقدية الى اوراق نقدية صادرة على الخزانة الامريكية .

انظر المناقشات التي اثارها السناتور « فرانك تشرش » في مجلس الشيوخ الامريكي ، وتصريحات نائب وزير الخزانة الامريكي للشؤون المالية ، مشارا اليها في عدد « المستقبل » السنة الاولى ، العدد ٢٦ في اول اكتوبر ١٩٧٧ . ص ٣٦ . وانظر المقال المنشور في الاقتصاد العربي والمشار اليها في الحاشية السابقة .

تنصرف الجهود والطاقات والبحوث فى اطار نظرية التنمية الاقتصادية الشاملة وتطبيقها أولا بالنسبة لكل بلد على حدة ، حتى يمكن اعادة تشكيل هياكله الاقتصادية وتحويلها فى اتجاهات تؤدي الى ايجاد مصادر دخل دائمة وبديلة لدخلها من النفط اعتمادا في المراحل الاولى ــ بطبيعة الحال ــ على عوائدها النفطية المتحققة حاليا . ويتصور البعض ان الامر من الصعوبة بمكان ازاء تركز السكان (وهم قليلو العدد) فى مناطق محدودة من الارض واقتصار المساحة المنزرعة من الاراضي فيما لا يجاوز ٥ ٪ من مساحتها الكلية . ومع ذلك فان التجارب الاقتصادية كثيرا ما قامت على مجرد وجود القوى البشرية والارض وتفاعل الاثنين معا بناء على الدراسة والبحث والاختراع لتغيير وجه الحياة اعتمادا على حسن استغلال الموارد الطبيعية القائمة وتطويرها .ونظرة الى ما نراه من سلوك الافراد الاثرياء فى دول الخليج اعتمادا على ثرواتهم حينما استطاعوا الحياة ــ وسط صحارى دولهم ــ فى قصور مجهزة بأحدث وسائل الراحة والاستمتاع ومحاطة بمساحات شاسعة من المزارع الخضراء، تجعلنا نتطلع الى انتقال وتحول هذا السلوك الخاص للافراد في دول النفط الى سلوك عام تتبناه المؤسسات العامة لتلك الدول وتسير فيه معتمدة على امكانياتها وتخطيط هذه الامكانيات لاستزراع الاراضي وتوفير المياه . (٨)

وأذا ما نظرنا الى قطاع الصناعة ، وجدنا ــ بحق ــ أن هناك حدودا

---

٨ ــ انظر على سبيل المثال الدراسة التي تضمنها تقرير بعثة البنك الدولي للانشاء والتعمير عن التنمية الاقتصادية في الكويت حيث يستعرض التقرير الجهود الي يمكن بذلها في متطلبات مياه الشرب وتنمية موارد المياه وآبار مياه الصليبية الواقعة جنوب غربي مدينة الكويت ، ومصادر المياه العذبة لمشروع شط العرب ومياه الروضتين وما يتعلق بمشروعات ازالة الملوحة وغيرهـا ..

الناشر : المكتب العربي للطباعة والنشر بالكويت . (التقرير مترجم بواسطة الدكتور صلاح الدين الدباغ) . ص ١٨٨ وما بعدها . ورابع ايضا مؤلفه الدكتور محمد علي الفرا : التنمية الاقتصادية في دولة الكويت مطبوعات جامعة الكويت سنة ١٩٧٤ ص ٣٠٣ وما بعدها .

وانظر : I R R D; "The Economic Development of Kuwait" op. cit. p. 176. (وهو نفس التقرير المشار اليه من قبل)

وراجع : خالد عيد وخليل السالم وعبد الرحمن سلمان : « الزراعة في الكويت » وزارة الاشغال العامة ــ ادارة الزراعة . الكويت ١٩٧٢ . ص ٣٣ ــ ٣٦ .

وانظر التقرير المقدم الى وزارة الكهرباء والماء الكويتية سنة ١٩٦٣ بعنوان : "Ground — Water Resources of Kuwait". بواسطة مؤسسة Parsona Corporation.

للطاقة الاستيعابية لهذه الدول بالنسبة للاستثمارات فى هذا القطاع . غير ان المطلوب ايضا تصور التحديات الاقتصادية ومحاولة تخطيها . فما هو محدود اليوم فى ضوء ظروف ومعطيات الحاضر يتغير بالسياسات التي تتخذ لتعديل المسار الاقتصادى واصلاحه من أجل غد أفضل . والصناعات البتروكيمائية وصناعة الاسمدة وغيرها مما يمكن الاقدام عليه (الزجاج — الاطارات — البطاريات — مطاحن الدقيق ومصانع علف الماشية والدواجن — أجهزة الراديو والمعدات الكهربائية — الفولاذ — الصناعات الغذائية — مواد البناء .) ، بالاضافة الى قطاع خدمات النقل والتأمين واجراء التمويل اللازم لها ، كل ذلك يمكن من استيعاب كميات كبيرة من موارد الدول النفطية ، ان هي قامت بالدراسة والبحث الاقتصادي لظروف الانتاج وامكانية القيام به والنفقات اللازمة له ، بشرط أن يرتبط ذلك كله بالتوسع فى مجالات التعليم والتدريب وخلق الكوادر والكفاءات الادارية والتنظيمية والفنية وان استعانت في المراحل الاولى بخبراء وتعيين أجانب حتى يمكن الاطمئنان الى القاعدة الصناعية العريضة والجادة على اسس سليمة . (٩) ويسود تفكير جاد عند دول الخليج فى الوقت الحاضر لاجراء التعاون فيما بينها من أجل التنسيق في مجالات الصناعة . ويمكن أن نضرب مثالا حديثا على ذلك بمنظمة الخليج العربي للاستشارات الصناعية فى «قطر» التي تمثل القاعدة الاولى لانطلاق مزيد من صيغ التعاون بين دول الخليج ، بناء على الاتصالات التي تجري فى اطار هذه المنظمة بين وزارات الصناعة لتلك الدول ، بشأن التعاون على اقامة الصناعات التي لا يقوى عليها بلد خليجي بمفرده بالنظر الى ارتفاع حجم تكلفتها مثل الصناعات الثقيلة والهندسية التي تتطلب أسواقا واسعة ورؤوس أموال ضخمة . وهنا تبرز أهمية البحث فى تعزيز روابط التكامل الاقتصادي بين دول الخليج . وثمة صناعات معينة قد تدعو الى مشاركة من جانب الدول الصناعية المتقدمة مثل صناعة تكرير النفط ونقله وصناعات البتروكيمائيات .

---

٩ — انظر التقرير المقدم عن : التنمية الاقتصادية في الكويت بواسطة البعثتين الموفدتين بناء على طلب حكومة الكويت من البنك الدولي للانشاء والتعمير ، المكتب العربي للطباعة والنشر والتوزيع بالكويت ، ص ٢٠١ وما بعدها . وانظر كذلك مؤلف الدكتور محمد علي الفرا ، المرجع السابق ، ص ٢٢٥ وما بعدها وص ٢٦٥ وما بعدها وراجع :
The Planning Board. "Industrial Development and the First Five — year plan," Kuwait, 1966.

وانظر تقريرا عن « الصناعات البتروكيماوية » في العالم العربي ومستقبلها وامكانية تنميتها ، مؤتمر التنمية الصناعية للدول العربية ، الكويت من ١ — ١٠ مارس ١٩٦٦ .

والى جانب امكانية استثمار فوائض وأموال النفط داخل دول النفط ذاتها منفردة أو في اطار من التعاون الاقتصادي الاقليمي (التكامل الخليجي) ، فان هناك البعد الثالث لامكانيات الاستثمار داخل الوطن العربي وبلاده التي تشترك مع دول الفائض البترولي فى وحدة المصير . ومن المعروف أن الوطن العربي يعاني الكثير من المشاكل الاقتصادية ، فعدد السكان يبلغ الـ ١٣٥ مليونا بينما يصل الدخل القومي الى ١٠٥ بليونا من الدولارات ، يحقق النفط منها حوالي الـ ٦٠ بليونا . وبذلك يكون متوسط دخل الفرد لا يزيد على الـ ٨٠٠ دولار فى السنة بينما يصل مثلا فى الولايات المتحدة الامريكية الى أكثر من خمسة اضعاف . ويضاف الى ذلك ما تعانيه ملايين العمال فى بلادنا العربية من أزمات البطالة وخلق الفرص الجديدة للعمالة والتشغيل مع حاجتنا الماسة الى بذل الجهود الذاتية من أجل رفع مستوى الانتاجية . وكل ذلك يحتاج الى امكانية رأسمالية ضخمة لاصلاح البنية الاساسية للاقتصاد الوطني في الدول العربية والعمل على رفع كفاءة قطاعات النقل والمواصلات ومرافق الخدمات وبناء المجمعات الصناعية ومشروعات رأس المال الاجتماعي من أجل تحسين مستوى الانتاج الزراعي والصناعي . وهناك من الوطن العربي أجزاء يمكن من خلالها العمل على انشاء صناعات وطنية ضخمة ، ويمكن أن تكون مسرحا ناجحا للمشروعات العربية المشتركة . ولكن أمور تحويل الاستثمارات وتوجيهها من دول الفائض الى دول العجز ، تدعو الى التفكير أولا في خلق السوق المالية العربية وتطويرها ، بحيث يتاح المجال لتداول الاسهم والسندات الخاصة والعامة مع انشاء المزيد من المؤسسات المصرفية والمالية والعمل على توسيع انشطتها .

ومع ذلك فانه من الاهمية بمكان أن تصاغ الضمانات اللازمة من أجل حماية الاستثمارت داخل الدول العربية بحيث تؤمن ضد مخاطر المصادرة والتأميم . ومن المعروف أن هناك حملة ضارية توجه ضد تحويل رؤوس الاموال العربية النفطية الى الدول غير النفطية ونجد المجال خصبا للاقتناع بأن عدم الاستقرار السياسي لما يهدد القيام بأي استثمار فيها ، ومن ثم تجد دول الغرب اللقمة سائغة في الاستفادة من هذا المناخ الفكري (١٠) ومن هنا

---

١٠ ــ سوف يتعرض فيما بعد لدراسة تفصيلية لنظم الاستثمار وضماناته ومدى الاخذ بها في تشجيع انتقال رؤوس الاموال واستثمارها داخل دول عربية .

ومع ذلك نستطيع ان نقرر الان في معرض الرد على دعاة الاستثمار فى الدول الغربية ان هذ ه الاخيرة لا تحقق ضمانات فعلية تطمئن اصحاب رؤوس الاموال النفطية . فالى جانب

يجب التنبيه الى هذه الدعاوى والعمل على دحضها بتوفير المناخ المناسب لجذب رءوس الاموال والاستثمارات العربية النفطية ، واعطاء كافة الضمانات ضد مخاطر المصادرة والتأميم ، بل واعطاء مزايا واعفاءات ضريبية اذا ما وجهت الاموال للاستثمار فى مشروعات معينة تحقق صالح التنمية الاقتصادية فى البلد المستورد لراس المال . وان توفير هذا المناخ من الاطمئنان كفيل بتهيئة الظروف التي تحقق التوازن فى المصالح بين أصحاب رءوس الاموال من جانب والدول التي تستثمر فيها تلك الاموال من جانب اخر . ومن شأن ذلك أن يحقق الخير العام والمشترك حيث يمكن للدول العربية الاخرى المستوردة لرءوس الاموال ان تفيد منها فى تطوير قطاعاتها الزراعية والصناعية سواء من حيث التوسعات الرأسية والافقية في تلك القطاعات مما يمكن من استنفاد فرص الطاقة الاستيعابية الهائلة المتوفرة لتلك الدول بالنسبة للاستثمارات التي تخلق انتاجا جديدا وتزيد من الكفاءة الانتاجية لمختلف المشروعات مما يحقق

القيود التشريعية المفروضة احيانا في دول الغرب على الاستثمارات العربية والنفطية ، هناك ايضا مخاطر المصادرة والتاميم التي تبدو في معظم تلك الدول في المستقبل غير البعيد . ذلك أن العديد من اقطار اوربا الغربية صار على حافة الاقتراب من ظاهرة التغيرات الاجتماعية والسياسية الاساسية . ففي انجلترا مثلا صدرت مؤخرا تشريعات تقضي بتاميم صناعة الطائرات وبناء السفن . ومنذ سنوات ، أممت فيها مرافق اقتصادية كصناعة الفولاذوالكهرباء ومناجم الفحم وجزء من صناعة السيارات . كما قامت الحكومة البريطانية بوضع يدها في الاونة الاخيرة على ٥١ ٪ من أسهم الشركات المستخرجة من بحر الشمال .

فاذا اضفنا الى ذلك كله ما نراه من ظاهرة الاحزاب الشيوعية في اوربا الغربية ، كالحزب الشيوعي الايطالي ونجاحه في الانتخابات البرلمانية الاخيرة ، والتقدم السياسي الذي احرزه الحزب الشيوعي الفرنسي من خلال تحالفه مع الاشتراكيين . ونلاحظ ان لدى الاحزا بالشيوعية في البرتغال واسبانيا فرصا للنمو السريع .

وها نحن نطالع كثيرا ترحيب الصحافة الامريكية والمسئولين هناك بتدفق الاستثمارات العربية ، والاعتماد على هذه الاموال في تصحيح الخلل الذي يطرأ على موازينها الاقتصادية والتجارية وفي مساندة الدولار حينما يتعرض للتدهور .

ومع ذلك فاننا نلاحظ في نفس الوقت ونحس بان تلك السلطات تتجه الى تهديد العرب باموالهم المودعة لديها حينما يفكر العرب في معارضة المصالح الامريكية . وعندئذ لن يكون الالتجاء الى المصادرة امرا مستبعدا .

انظر مقال الدكتور هشام خواجكية عن طرق استثمار الاموال العربية والبترولية ، مجلة الخفجي ، العدد ١٢ ، المجلد السادس ، مارس ١٩٧٧ ص ٤ وما بعدها .

ومقال سمير عاروري ، المشار اليه سابقا والمنشور في : الاقتصاد العربي العدد العاشر في ابريل ١٩٧٧ .

زيادة في الناتج القومي ويؤثر فى توزيع الدخل على الافراد ، ومن ثم يرتفع مستوى معيشتهم (١١) .

وبذلك يصبح التخطيط للتنمية الاقتصادية المشتركة على النطاق الاقليمي بين الدول العربية ، ضرورة للقضاء على التخلف ومشاكل النمو المتعددة . ويمكن فى هذا الخصوص اعادة النظر فى التقسيم المالي للعمل فى الدول العربية تمهيدا للوصول الى نمط جديد يدرك طبيعة التفاوت فى مستويات ومعدلات النمو الاقتصادي وما ينطوي عليه كل بلد عربي من خصائص ذاتية ، حتى يمكن الوصول الى نوع جديد من تبادل المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة اعتمادا على تلك الاسس الفنية البحتة بين دول العالم العربي ، ولا يهم بعد ذلك وجود خلافات فيما بينها من حيث طبيعة النظم السياسية والاجتماعية.

---

١١ — تشير بعض الدراسات الى أن مساحة العالم العربي في مجموعه تصل الى ٣ بليون « آكر » بينما تمثل المساحة القابلة للزراعة (٣٥٠) مليونا . اما المساحة المزرعة فعلا فلا تتجاوز (٥٠) مليونا والمساحة المروية (١٥) مليونا . ومن ثم نرى أن المجال فسيح امام الاستثمارات البترولية لكي تتجه الى مشاريع استصلاح الاراضي وزيادتها والاستفادة من الامكانيات المتاحة للري واستخدام المياه اعتمادا على نهري دجلة والفرات في المنطقة العربية وتحسين معدل الناتج من المحاصيل الزراعية . وعلى سبيل المثال يؤدي تطوير الزراعة اعتمادا على راس المال والتقدم العلمي والتكنولوجي الى زيادة الناتج من القمح من « ٢ » مليون طن الى (٢٤) مليونطن في العراق ، ومن (١.٧ر) مليون طن الى (٧) مليون طن في سوريا ومن (٧) مليون طن الى (١٧) مليون طن في جمهورية مصر العربية . وكذلك الحال بالنسبة لامكانية زيادة المساحات التي تروى بالمياه اذ يتوقع أن تصل الى (٣٠.) مليون اكر .

وعلى ذلك يتوقع أن يؤدي تطوير الزراعة وتحديثها الى زيادة الدخل الزراعي في المشرق العربي من (٣ر٥) بليون دولار الى (٩ر٥) بليون دولار . ولا يخفى مدى الاثر الذي يترتب على هذا التقدم في تلك البلاد وهي كما نعلم ذات كثافة سكانية عالية ويعاني افرادها من صعوبة الحصول على السلع الضرورية بسبب اعتمادها في الغذاء على الاستيراد من الخارج وهو ما يؤدي الى استنزاف مواردها من النقد الاجنبي وبصفة خاصة في عصرنا الحالي الذي اخذت فيه الاسعار العالمية تقفز الى مستويات تعجز عندها اقتصاديات تلك الدول .

انظر : مقال الدكتور هشام خواجكية ، المشار اليه سابقا .

وانظر : رجائي عبد الملك : دراسة في ندوة السياسات الاستثمارية (مشار اليه في المقال السابق) .

وراجع : الدكتور فؤاد مرسي : الاستراتيجيات الهادفة للمحافظة على الفوائض للدول النفطية .

ويمكن كذلك أن تتجه الاستثمارات العربية النفطية الى شراء الاصول والاستثمارات الاجنبية القائمة في البلدان العربية ، باعتبار أن هذهالاستثمارات الاخيرة تعد من المجالات الثابتة ذات القيمة المرتفعة فى المدى البعيد . كما يمكن أن تنصرف بعض تلك الاستثمارات فى صورة مساعدات مالية وقروض سهلة للدول العربية النامية الاخرى والتي تمر بمشكلات وعقبات ضخمة فى تحقيق معدلات مناسبة من النمو الاقتصادي . ولعل صناديق التنمية العربية التي تمثل ظاهرة هامة تؤدي دورها فى هذا الخصوص ، وتعمل على تمكين الدول المستفيدة من الاعانات والقروض على حل مشاكلها وعلاج الخلل الذي يصيب موازين مدفوعاتها ويمكنها من اعادة التوازن لاوضاعها الاقتصادية . ومع ذلك فان ما نلاحظه أن كلا من هذه الصناديق أو المؤسسات يعمل على انفراد (١٢)، وقد يكون من المفيد أكثر لو قام بينها نوع من التنسيق والتعاون في رسم ابعاد

---

١٢ ــ من المعروف أن توافر الامكانيات المالية الضخمة لدى دول النفط ادى الى انشاء عدد من صناديق ومؤسسات لتمويل التنمية . وقد اتسم بعضها بالطابع الوطني او المحلي والبعض الاخر بالطابع الاقليمي . وادت الممارسة الفعلية لادوار هذه الصناديق والمؤسسات الى ظهور بعض الجوانب السلبية ــ التي لا تقدح بطبيعة الحال في اهمية الدور الذي تضطلع به ــ ومنها كون النشاط الذي تقوم به عرضة لمخاطر التقلبات السياسية وصغر حجم الاستثمار الذي يقدمه احد الصناديق منفردا ، وبالتالي صغر حجم النشاط الاستثماري وعدم كفايته ازاء الطاقة الاستيعابية الضخمة التي يتمتع بها عدد غير قليل من البلدان العربية . وفوق ذلك يؤدي اسلوب تلك الصناديق الى تضييع الفرص على البلاد العربية ، منها مثلا ما يتعلق بتمكينها من مواجهة الشركات العملاقة متعددة الجنسية (وهي الظاهرة التي تنتشر حاليا وتؤدي ادوارا على المسرح العربي لصالح الدول الغربية المصدرة لراس المال بالنسبة لامكانية المساومة للحصول على المزايا العصرية الناجمة من استخدام التكنولوجيا المتقدمة ، والتي تلزم لدفع عجلة التنمية في الدول العربية ، وكذلك ما يتعلق ايضا بالقيام بمشروعات الاستثمار على نطاق العالم العربي Infrastructure Projects وبنا الهياكل الاساسية للاقتصاد الوطني (مثل قطاع النقل والمواصلات) .

ويمكن تقسيم مؤسسات التمويل الحالية وحصرها على النحو الاتي :

١ ــ مؤسسات وطنية شبه انمائية : وهي تعمل على تمويل التنمية الاقتصادية طبقا لشروط تجارية ومن ثم تجمع في هدفها بين تحقيق الربح والمساعدة على تحقيق التنمية . وهي البنك العربي الافريقي (١٩٦٤) ــ الشركة السودانية الكويتية للاستثمار (١٩٧٢) ــ الشركة العربية الافريقية للاستثمارات التجارية الدولية (شركة كويتية ١٩٧٢) ــ الشركة المصرية الكويتية للاستثمار (١٩٧٤) ــ الشركة السعودية المصرية للاستثمار (١٩٧٤) ــ المؤسسة المالية العربية (شركة لبنانية ١٩٧٤) .

٢ ــ صناديق وطنية للتمويل الخارجي : وتهتم بالتمويل الانمائي الاقليمي :
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (١٩٦١) ــ

الانشطة التي تقوم بها بما يضمن فعالية أكبر ويؤدي الى نوع من توزيع المسئولية المالية والاقتصادية فيما بينها بالنسبة للخطط الطموحة التي تصوغها دول العجز (العربية) . وهنا يؤدي التنسيق بين المساعدات ذات الطابع الثنائي أو الاقليمي أو الدولي الى احداث تقدم حقيقي فى مجال التنمية العربية الشاملة (١٣) .

وثمة ضرورة ملحة ، يمكن النظر اليها فى اطار الحلول الجزئية او المرحلية من اجل حماية الدول المنتجة للنفط ضد الشروط المجحفة المفروضة عليها فى محيط النظام النقدي العالمي . ومن المعروف ان الحصار يشتد ضد الدول المنتجة للمواد الاولية (ومنها دول النفط) ، بحيث تصدر هذه المواد بأبخس

صندوق ابو ظبي للانماء الاقتصادي العربي (١٩٧١) ــ
صندوق التنمية السعودي (١٩٧٤) ــ الصندوق العراقي للتنمية الخارجية (١٩٧٤) .
٣ ــ مؤسسات عربية مشتركة للتمويل الانمائي : (مشتركة على مستوى المنطقة العربية أو الافريقية) .
المصرف العربي الدولي للتجارة الخارجية والتنمية (١٩٧١) .
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي (١٩٧٤) .
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا (١٩٧٤) .
الشركة العربية للاستثمار (الرياض) (١٩٧٤) .
الشركة العربية للاستثمارات البترولية (١٩٧٤) .
٤ ــ مؤسسات اخرى متنوعة : بنك التنمية الاسلامي (جدة) ــ شركة الكويت للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية (١٩٦٥) ــ الشركة الكويتية للاستثمار ــ الشركة الافريقية العربية للاستثمارات والتجارة الدولية (الكويت ١٩٧٢) ــ اتحاد البنوك العربية والفرنسية (بويات ١٩٦٩) ــ البنك العربي الاوربي (١٩٧٢) ــ البنك الفرنسي العربي للاستثمار الدولي (فراب) ــ . المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (١٩٧٤) .

١٣ ــ انظر الدكتور ابراهيم شحاتة ، (المؤسسات العربية للتمويل الانمائي) ، بحث مقدم الى الحلقة الحادية عشرة للدراسات الدولية ــ المعهد الوطني للادارة والانماء ، بيروت ، يونيو ١٩٧٥ ، منشور في مجلة السياسة الدولية ، اكتوبر ١٩٧٥ .
وراجع الدكتور جوده عبد الخالق : نحو صندوق عربي واحد للتنمية الاقتصادية ، مجلة السياسة الدولية ، ابريل ١٩٧٧ . « د . ابراهيم شحاتة : (الثراء البترولي في مواجهة مشاكل التنمية العربية) »
السياسة الدولية ، العدد ٢٦ ابريل ١٩٧٤ .
وانظر البحث المقدم بواسطة R. El Mallakh
بعنوان : "The absorptive capacity of the Arab world and Investment policies." presented to the seminar on investment policies of Arab Oil Producing Countries, 18-20 February 1974, Kuwait.

الاسعار كي يفيد منها العالم المتقدم ثم يعيد تصدير مواده وسلعه المصنعة بأفدح الاثمان . ومن هنا تبدو الحاجة ملحة لاصلاح نظام النقد الدولي الحالي الذي لا يحقق الا مصالح الدول الصناعية الكبرى ، وعلى الاخص فى ظل تيارات التضخم التي تعصف ـ كما قلنا ـ بأجزاء ضخمة من عوائد النفط . ومن ثم يكون من الواجب العمل على تحسين الموقف والعمل على صياغة نظام جديد يعمل على تحقيق الاستقرار لاسعار الصرف لمختلف العملات ويتيح لها من السيولة ما يتناسب مع احتياجات التنمية الملحة لديها وذلك عن طريق تخصيص جزء كبير من حقوق السحب الخاصة للدول النامية ، مع العمل على تثبيت اسعار المواد الاولية . وربما يكون من المناسب بحث العلاقة الطردية بين اسعار النفط واسعار مجموعة من السلع الصناعية الاساسية حتى يكون التثبيت قائما على نوع من التوازن في المصالح بين دول النفط من جانب والدول الصناعية الاخرى من جانب آخر . وتدور محاولات دولية لاجراء حوار بين الدول المنتجة للبترول (والمواد الاولية) والدول المستهلكة له للوصول الى صيغة مناسبة ، وان كنا نلاحظ أن محاولات حثيثة تبذل من جانب الدول الغربية المتقدمة (المستهلكة للطاقة والمواد الاولية بصفة عامة) للالتفاف وتطويق المشكلة حتى تبقى كفتها راجحة في ظل النظام الاقتصادي الجديد .